النساء الإيرانيات ضحيات العنف والظلم والسيل

التقرير الشهري

لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

مارس/آذار ٢٠١٩

النساء الإيرانيات ضحيات العنف والظلم والسيل

تضمنت قضايا النساء الإيرانيات في شهري فبراير ومارس مجموعة من القضايا. هذه القضايا، والتي بدورها مدهشة للغاية بما في ذلك الحالات الرهيبة للعنف المنزلي ضد النساء والفتيات وحالات قتل الشرف وهجمات رش الحامض وممارسة الإيذاء والإزعاج على الأطفال والزواج المبكر، وكذلك حالات انتحارالنساء في مختلف المجموعات من النساء الحوامل والأمهات الشابات أيضا.
فرض العنف ضد السجينات في سجن شهرري (قرجك بورامين) والضغط المتزايد على السجينات السياسيات بإصدار أحكام جائرة، كانت كل هذه الحالات مشاهد محاربة حكومة الملالي المقارعة للنساء ضد المرأة، والتي يمكن أن تعد عقوبة السجن لمدة ٣٨ عامًا و ١٤٨ جلدة حيث صدرت على المحامية « نسرين ستودة» الناشطة في مجال حقوق الإنسان أكثر قسوة.
لكن السيول المدمرة التي تسببت في خسائر فادحة في جميع أنحاء البلاد ألقت بظلالها على كل هذه المواضيع.

السيول المدمرة تحصد أرواح وممتلكات المواطنين

في الأيام الأخيرة من شهر مارس وبداية السنة الإيرانية الجديدة، اجتاحت البلاد موجة من الأمطار والعواصف وتسببت في فيضانات مدمرة. وغمرت المياه عشرات المدن والقرى، وفقد الآلاف من الناس كل ممتلكاتهم .

صورة اعلاه – طفلة ١١ عامًا هي راعية في إحدى القرى بمدينة سوسنغرد والتي غرقت في نهر.

صورة أدناه – هي تدعى «لعيا نريماني» التي فقدت حياتها جراء اجتياح السيول بمدينة شيراز.

وقد حاولت المؤسسات الحكومية ووسائل الإعلام لتصغير حجم الخسائر البشرية بمقدار يصل إلى ١٩ شخصًا.

لكن التقارير المتفرقة من الناس تشير إلى مقتل ٢٠٠ شخص على الأقل في الفيضانات و السيول. فقد معظم الضحايا بمدينة شيراز حياتهم بعد هطول أمطار لمدة عشر دقائق. وكان هناك العشرات من النساء والفتيات بين القتلى.

وكانت المساعدات الحكومية بطيئة وقليلة للغاية. وقبل إرسال كوادر الإغاثة قام النظام بإرسال قوات الحرس وعناصرالبسيج للحيلولة دون وقوع الاحتجاجات. وهدد مسؤولو وزارة الداخلية بأن أي شخص يضع أخبار الفيضانات على مواقع التواصل الاجتماعي سيتم اعتقاله ومعاقبته وبهذا منع نشر المزيد من التقارير بشأن أبعاد حقيقية للخسائر. ما يثير الصدمة هو حجم الخسائر الناجمة عن الأمطار الغزيرة، ليس فقط في القرى والمناطق الريفية بل أيضًا في المدن الكبيرة مثل شيراز.

وأدى سوء إدارة الحكومة ونقص تخصيصات لقطاع الخدمات العامة إلى عدم إحتواء الكوارث الطبيعية. و الاختلاس والفساد على نطاق واسع بما تعنيه الكلمة بين سلطات النظام، لم يترك المال لتلبية احتياجات الناس. وواضح للجميع دورقوات الحرس والمسؤولين الفاسدين في النظام.

وكانت صيانة ممرات مائية باعتبارها أقل عمل يمكن لنظام الملالي تنفيذها للحيلولة دون نشوب هكذا سيول وفيضانات.

في محافظة غولستان، لم يتم تجريف نهر جرجان منذ عدة سنوات، وتم تدمير جزء كبير من المراعي والغابات، ولم يتم تصريف المزارع وتنفيذ مستجمعات المياه.

كما أغلق إنشاء الطرق بجانب «دروازه قرآن» بمدينة شيراز مسار تصريف المياه مما أسفر عن وقوع هكذا سيول مدمرة. تدمير الغابات وبيع الأراضي الإيرانية إلى دول أجنبية، بالإضافة إلى أنواع مختلفة من انتهاكات البناء، هي سبب آخر للفيضانات الأخيرة.

ويذكر أن الناجين من الفيضانات يعيشون في ظروف رهيبة. بالكاد يوجد بالفعل كوادرالإغاثة وأنظمة إيصال الإغاثات. ويكون معظم الإغاثات من قبل المواطنين من المدن المجاورة.

وقالت سيدة بمدينة شيراز، يتم تمرير معاشها عن طريق مهنة الخياطة، في مقطع فيديو مسجل: «كم تساقطت من الأمطار حيث دخلت هذه السيول بيوتنا؟ لم يمتلك أولادنا ملابس. لا دفتر مدرسة لهم، اجتاحت المياه كل مستلزماتهم الدراسية. أنا أعمل مهنة الخياطه، كل إمكانيات المواطنين جرفتها السيول، أقمشة الناس، كسر الزجاج و جرفت المياه جميع الأجهزة من مكانها إلى خارج الغرفة. كما جرفت كل ملابس الناس و ملابس أولادي كلها. الآن ليس لدينا ملابس ولا بطانيات و لا طعام ، ليس لدينا أي شيء. أين نذهب؟ كيف نترك بيتنا هكذا ونغادر الموقع. كل الأجهزة الكهربائية جرفتها المياه. ماكنة خياطة ، مكواة... هذه مكواتي، كيف تعمل لي؟ من أين أحصل؟ لقد دمرت حياتي كلها .

وفي الإطار ذاته تقول سيدة أخرى، لدي طفل عمره عام واحد. يتناول حليب جاف. ليس لديه ملابس وبنطلون. ولا أحذية وجواريب. أنا لا أرتدي جواريب. الجو البارد ليس لدينا ملابس دافئة. وكل ممتلكاتنا خارج البيت وفي أزقة. ليس لدى زوجي و والدته ملابس. أنا أخذ الملابس من جيراننا وألبسهما.

وفي سياق متصل تقول سيدة ثالثة: ليس لدينا طعام وملبس. ولدي مريض. وقد أصيبت عينه بالالتهاب ولم يجلب أحد قطرة العين. وأصيب رجله بالالتهاب، ولم يجلب أحد معجون ضد الالتهاب. هذه الأشياء مهمة بالنسبة لنا الآن. الإسهال والقيء بسبب مياه الصرف الصحي ... يقولون لا تشربوا الماء لأنه أختلطت بمياه المجاري.

صدور الحكم على المدافعة عن حقوق الإنسان«نسرين ستوده» بالسجن لمدة ۳۸ عامًا

بعد قضاء ۳ سنوات من السجن تم اعتقال المحامية «نسرين ستودة» المدافعة عن حقوق الإنسان يوم ۱۳يونيو ۲۰۱۸ من جديد لتنفيذ الحكم الصادر عليها بالسجن لمدة خمس سنوات في العام ۲۰۱۶ بتهمة «التجمع والتواطؤ للعمل ضد الأمن الوطني واستنادًا إلى الاعتصام أمام نقابة المحامين.»

لكن في الأيام التي قضاها في السجن، تم تشكيل ملف جديد ضدها بسبع تهم أخرى. وتم النظر إلى ملفها بشكل غيابي في محكمة الثورة في طهران مرة في ديسمبر ۲۰۱۸ ومرة أخرى في فبراير ۲۰۱۹ في حين لم يسمح لمحاميها المنتدب بحضور في جلسة المحكمة والدفاع عن ملفها.

يوم۱۱ مارس ۲۰۱۹، أعلن زوج السيدة «نسرين ستوده» في حسابها على فيسبوك أنه تم إصدار حكم عليها بالسجن لمدة ۳۴ عامًا و ۱۴۸ جلدة.

وأثار هذا الحكم مشاعرالغضب والاشمئزاز في جميع أنحاء العالم. ووصفت منظمة العفو الدولية هذه المحاكمات بأنها «جائرة للغاية». ونصبت نقابة المحامين الفرنسية صورة كبيرة لنسرين ستوده في مبناها وأعلن رئيسها، أن«جميع المحامين الفرنسيين يقفون بجانب نسرين ستوده.»

وعارضت السيدة ستوده محاكماتها الجائرة ولم تشارك فيها. وأكدت في رسالة وضعتها في صفحتها على فيسبوك بتاريخ ۳۰ مارس ۲۰۱۹ قائلة: « بالطبع، لا أريد أن أشارك بأي شكل من الأشكال في هذه اللعبة غير العادلة. دع قضاة محكمة الثورة يلعبون بوحدهم.»

وكانت الاتهامات الموجهة للسيدة ستوده فقط بسبب أنشطتها السلمية في الدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الدفاع عن النساء اللاتي كن يحتججن على الحجاب القسري، ومعارضتها الصريحة لعقوبة الإعدام.

وأوضحت «نسرين ستوده» في رسالتها المفتوحة يوم ۳۰ مارس ۲۰۱۹: «بعد اعتقالي يوم ۱۳يونيو۲۰۱۸ تم تشكيل ملف جديد ضدي بسبع تهم موجهة لي، مما أدى إلى أحكام الإدانة كما يلي:

۱. التجمع والتواطؤ ضد الأمن القومي لمدة ۷ سنوات ونصف السنة بالسجن.
۲. العضوية في حملة «لغام» لمدة ۷ سنوات ونصف السنة بالسجن.

٣. أعمال دعائية ضد النظام لمدة سنة ونصف السنة بالسجن.

٤. حث الناس على الفساد والفحشاءلمدة ١٢ سنة بالسجن.

٥. ظهور دون الحجاب الشرعي٧٤ جلدة بالسوط.

٦. نشرأكاذيب بهدف تشويش الرأي العام لمدة ٣ سنوات بالسجن+ ٧٤ جلدة

٧. الإخلال بالنظم والرفاه العامة لمدة عامين بالسجن.

وبلغ مجموع الأحكام الصادرة ضدي ٣٨ سنة و نصف السنة بالإضافة إلى ١٤٨ جلدة بالسوط.

وفقًا لأحكام المادة ١٣٤ من قانون العقوبات الإسلامي، عندما تكون التهم مختلفة، يحدد القاضي العقوبة لكل تهمة على حدة، وفي مرحلة التنفيذ، يتم التنفيذ في البداية بالعقوبة القصوى.

في هذا الملف، تكون العقوبة القصوى هي السجن لمدة ١٢ عامًا، ويتم تنفيذهذا الحكم في البداية، ولكن السؤال الأساسي هو: ماذا يحدث لبقية العقوبات؟ مرة أخرى، بموجب المادة ١٣٤ «....إذا تم تخفيض العقوبة القصوى إلى أحد الأسباب أو تعديلها أو عدم تنفيذها سيتم تنفيذ العقوبة القصوى التالية ...» فلذلك، في مثل هذه الحالات، يجب تحديد وضع جميع العقوبات ليؤدي إلى إطلاق سراح الشخص المدان .

وأشارت نسرين ستوده إلى أن غايتها من كتابة هذه الرسالة المفتوحة هي الكشف عن عملية جائرة للمحاكمة، الغالبية الساحقة من ملفات المحكمة الثورية صدرت في انتهاك لمبادئ المحاكمة العادلة وهذا ما يواجهه عدد كبيرمن النشطاء السياسيين والمدنيين ومعتقدي عقيدة ودين آخر جميعهم، والآن العديد منهم تحملوا ويتحملون ظروف السجن القاسية منذ سنوات طويلة.

أود أن أذكر بأن أعمالي لم يكن لهدف آخر إلا لأداء الواجب للدفاع عن محتجات الحجاب القسري صدر حكم إليّ بالسجن لمدة ١٢ عامًا وتم تشكيل المحكمة دون حضور المتهم والمحامي ومنع كل صراحة حضور محامي في مرحلة المحكمة.

وفي الختام أكدت نسرين ستوده قائلة: في يوم من الأيام، ليس بعيدًا، تشرق شمس العدالة، في أرضنا، ونحن نعتمد الصبر والسلام للوصول إلى ذلك اليوم، وربما من هذا الطريق لنصل إلى هذا الهدف.

النظام الإيراني يصادر منزل للسجينة السياسية فاطمه مثنى ومتجرها

قامت «الهيئة التنفيذية لأوامر الإمام» بمصادرة منزل فاطمه مثنى وحسن صادقي، الزوجين المحبوسين سياسيًا في سجني ايفين وجوهردشت.

وقال إيمان صادقي ابن الزوجين السياسيين إن «الهيئة التنفيذية لأوامر الإمام» بعد مصادرة أجزاء كبيرة من الممتلكات، قامت بمصادرة المسكن الوحيد للعائلة، خلافًا لقوانين الجزاء والمحكمة التي لا تجيز الممتلكات التي تحرم الزوجة والأبناء والآفراد الذين يراعاهم المحكوم عليه من مقومات العيش مثل الطعام والملبس والمسكن. الهيئة التنفيذية هي مؤسسة نهابة تابعة لخامنئي الولي الفقيه للنظام.

ووفق إيمان صادقي، فإن والديه في السجن بحاجة إلى تلقي العنايات الطبية ولكن السلطات القضائية والأمنية لم يهتموا بذلك ورغم التنسيق وحجز الموعد مع الطبيب على نفقة العائلة، فهم يعرقلون عملية معالجة والديه من خلال عدم السماح لهما بالذهاب إلى المستشفى.

وكانت فاطمه مثني وحسن صادقي من أنصار منظمة مجاهدي خلق وقبل تعرف بعضهما على البعض وزواجهما تم اعتقالهما في ١٩٨١ وكانا في السجن بتهمة تعاطفهما مع منظمة مجاهدي خلق. وتم اعتقال حسن صادقي عندما كان عمره ١٥عامًا وبعد قضاء ست سنوات في السجن تم الإفراج عنه. وفي العام نفسه تم اعتقال فاطمه مثنى ووالدتها فردوس محبوبي وصدر حكمين عليهما بالسجن كل واحدة منهما على التوالي لمدة سنتين وأربع سنوات.

كما حُكم بالإعدام على ثلاثة أشقاء فاطمه مثنى وهم علي ومصطفى ومرتضى وزوجة أحد أشقائها وبعد فترة تم تنفيذ حكمهم. وتم إعدام «علي مثنى» في وقت كان فيه زوجته وطفلان له باسم زينب وزهره عمرهما ۴-۶ سنوات في السجن.

وبعد ثلاثة عقود في ۲۸ يناير۲۰۱۳، تم إلقاء القبض على الزوجين السياسيين مع ابنهما إيمان صادقي البالغ من العمر ۱۶ عامًا، وتم نقلهم إلى سجن إيفين. وتم إطلاق سراح «إيمان» بعد فترة من الوقت، لكن تم استجواب الزوجين لفترة طويلة بتهمة عقد مراسيم تأبين لوالد حسن صادقي، الذي توفي في مخيم ليبرتي في ۲۸يناير ثم حُكم عليهما بالسجن لمدة ۱۵ عامًا.

لايزال مشرفو سجون إيران يحرمون السجناء السياسيين من تلقي العلاج

منع مشرفو سجن إيفين من نقل السجينة السياسية «آتنا دائمي» إلى المستشفى لإجراء فحوصات طبية. إنها تعاني من دوار مستمر وصداع.

وتعاني السجينة السياسية «آتنا دائمي» من الدوار المستمر والصداع والخدر في منطقة العين اليمنى لفترة طويلة. وكتب طبيب المصحة بسجن قرجك في مايو / أيار ۲۰۱۸ ضرورة التصوير بالرنين المغناطيسي لكن لم يتم نقلها إلى المستشفى لإجراء هذه الاختبارات والفحوصات. كما لم يقبل المحقق العدلي المشرف على السجن طلب أسرتها بزيارتها لفترة طويلة، و إنهم لم يحصلوا على الموافقة لنقل«آتنا» إلى المستشفى.

عقوبات ثقيلة للأنشطة السلمية

تم إصدار حكم على السجينة السياسية «إنسية عبدالحسيني» المحتجزة في عنبر النساء بسجن إيفين، بالسجن التنفيذي لمدة ۳ سنوات .

كما حكم على الناشطة المدنية «رضوانه احمد خان بيغي» بالسجن لمدة ۴ سنوات وخمسة أشهر .

وفي سياق ذي صلة تم إصدار حكم على الناشطة المدنية الكردي «سحركاظمي» والمعلمة المتقاعدة «معصومه عسكري» بالسجن لمدة خمس سنوات لكل واحدة منهما.

وفي سياق متصل في شهر فبراير تم اعتقال السجينة السياسية السابقة في عقد الثمانينات «مهين أكبري»۵۷ عامًا وتم نقلها إلى سجن لاكان بمدينة رشت.

وفي سياق موازٍ منذ ۹يناير ۲۰۱۹ تقبع المراسلة والصحفية «سانازاللهياري» بسجن إيفين في حالة غيرمحسومة .

وفي الإطار ذاته تقبع «آمنه ظاهرساري» طالبة فرع الحساب في حالة غيرمحسومة منذ ديسمبر۲۰۱۸ في سجن «سبيدار» بمدينة الأهواز.

وفي السياق نفسه تقبع الناشطة المدنية «حكيمه أحمدي» أم ولدين في سجن مرند منذ ۱۸ أكتوبر۲۰۱۸، في حالة غيرمحسومة.

كما المواطنة البهائية «مريم غفارمنش» التي كانت قد اعتقلت يوم ۱۶ سبتمبر ۲۰۱۸، مازالت محتجزة في سجن إيفين في حالة غير محسومة.

هجوم على سجناء سجن شهر ري (قرجك)

خلال يومي ٧-٨ فبراير٢٠١٩، دخلت عناصر الحراسة وشنت هجومًا على السجينات في عنبري ١-٢ في سجن قرجك بورامين باستخدام الغازات المسيلة للدموع ورش بخاخ الفلفل، وذلك عقب احتجاجهن وطلبهن بتقديم العناية لإحدى زميلاتهن. واضطرت عدد من السجينات إلى إشعال النار لمكافحة الغازات المسيلة للدموع. وفي وقت لاحق، أخمد مشرفو السجن الحريق باستخدام سيارة إطفاء الحريق. ثم، بحجة منع انتشارالحريق ، تم قطع الكهرباء والغاز داخل العنبر، وتركوا السجينات بأجسادهن المبللة في الطقس البارد في الشتاء ولم يهتموا بوضع السجينات، رغم استنشاقهن غاز الفلفل الحار. ولم يعط مشرفو السجن المواد الغذائية للسجينات لعدة أيام متتالية و وضعوهن يتضورن جوعا.

يوم السبت، ٩ فبراير ٢٠١٩، تم نقل أربعين سجينة من سجن قرجك بورامين، باستخدام العنف، إلى عنبر٢٤٠ من سجن إيفين و٢٥ منهن إلى زنزانات إنفرادية في سجن قرجك.

تصريحات وقحة بشأن لائحة منع العنف ضد النساء

إن حجم الاعتقالات والأحكام الصادرة بحق الناشطات والمعاملة الوحشية معهن يدل على أن النظام الإيراني استخدم قدرته القصوى لقمع حالات المعارضة السلمية. من خلال زيادة الضغط على السجناء السياسيين بمن فيهم السجينات والناشطات، يعتزم خلق أجواء الخوف في المجتمع ويرعب المواطنين الناقمين وأبناء الشعب الإيراني المنتفضين.

ورغم ذلك فإن النظام الذي يحتجز ويسجن الأفراد بسبب أدنى مخالفة يزعم الآن أنه يقطع كل طرق لمدة ١٣ عامًا على المصادقة على لائحة منع العنف ضد النساء بسبب تناقضه مع «سياسة الحد من نزلاء السجون» للنظام.

وبدوره أكد «غلام حسين محسني إيجئي»، النائب الأول والمتحدث باسم السلطة القضائية في تصريحات له بشأن مشروع قانون أمن المرأة تجاه العنف قائلًا: يجب مراجعة هذا القانون بشكل أساسي ولا يمكن إصلاحه.

وأضاف: إشكالات قانون أمن المرأة كانت كثيرة ولم يكن ممكنًا القيام بإصلاحه... لدينا سياسة عامة وهي سياسة الحد من نزلاء السجون، ولكنه في المشروع تم وضع حبس لأي قضية مما يؤدي إلى زعزعة أساس الأسرة.. (وكالة أنباء «إرنا»- ١٧ فبراير ٢٠١٩).